

دور قوانين الضبط الاجتماعي في التربية الإعلامية *The role of social control laws in media education*

مسعد فتح الله

جامعة أدرار (الجزائر)، fth.messad@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2023 / 04 / 30

تاريخ القبول: 2023 / 03 / 02

تاريخ الإستلام: 2022 / 11 / 10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ايضاح دور قوانين الضبط الاجتماعي في التربية الاعلامية، بحيث أن هناك جملة من المعتقدات والمقدسات والقوانين والأعراف والتقاليد والمعايير التي تكتسب في مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعتبر كمراقب لكل المدخلات التي يكون لها دور في تطبيع الفرد ودمجه في المجتمع ومنعه من الانحراف والخروج عن الجماعة، وقد تبين أن الضمير والاحساس بالمسؤولية والانتماء يكون بالتربية التي توجه بالاعلام وتقيد بضوابط أخلاقية يفرضها الدين والقانون والقيم، وبالتالي تكوين جيل يحمل قيم وثقافة المجتمع، كما أن التربية الإعلامية هي بدورها تقوم بنقل هذه القوانين التي تضبط سلوكيات الأفراد في المجتمع عن طريق قنواتها الى الأجيال وتقوم بعملية الغرس الثقافي وتحقق مايسعى بإعادة الانتاج.

الكلمات المفتاحية: القانون؛ الثقافة؛ الدور؛ الدين؛ التربية الإعلامية؛ الضبط الاجتماعي.

Abstract:

This study aims to clarify the role of social control laws in media education, so that there is a set of beliefs, sanctities, laws, customs, traditions and standards that are acquired in the institutions of socialization, which are considered as an observer of all the inputs that have a role in the normalization of the individual and his integration into society and preventing him from deviation and leaving the group And it has been shown that conscience and a sense of responsibility and belonging are through education that is directed by the media and adheres to moral controls imposed by religion, law and values, thus forming a generation that carries the values and culture of society, and media education is in turn transmitting these laws that control the behavior of individuals in society through its channels to generations. It carries out the process of cultural implantation and achieves the so-called reproduction.

Keywords: Social control, religion, law, culture, media education, the role.

1- مقدمة:

تطورت الجماعات الانسانية عبر مراحل مختلفة من الزمن بعدة مميزات وخصائص تختلف عن الجماعات الحيوانية، لأن الانسان دوما يبحث عن نظام لحياته كما أنه يطمح للسيطرة على الآخر. فكانت هناك تراكمات حدثت في اطار الجماعة شكلت ثقافة خاصة ، تميز كل مجتمع عن حدى، وكانت هذه الثقافة عبارة عن فلسفة وقوانين يضعها كبار القوم أو من لهم القوة أو الجاه أو المنزلة في تحديد الصائب من الخطأ.

كما أن الشرائع السماوية وارسال الأنبياء والرسول نموذج للتنظيم وضبط السلوكات وتوجيهها بالترغيب والترهيب، وكثيرا ماكانت المخالفات لهذه الشرائع تعجل بحدوث العقوبة والجزاء كما حدث لقوم فرعون وقوم عاد...الخ.

بعض المجتمعات تمردت عن القوانين الميتافيزيقية والمؤسسات الدينية وأحدثت ثورة في تغيير معايير الحق والباطل من التقليدي المبني على الانصياع التام الى وضع قوانين وضعية صادق عليها المجتمع لتكون مرجعية للضبط الاجتماعي كما حدث في فرنسا بعد الثورة الفرنسية. هذه الشرائع والقوانين والمعتقدات تعرف بقوانين الضبط الاجتماعي، وهي تختلف من مجتمع لآخر حسب عقيدة كل مجتمع وحسب ماتصالج عليه ، ووضعوه مرجعية قضائية ، تحتكم اليها الافعال والأقوال بميزان الحق والباطل.

هذه القوانين تعتبر الراعي الرئيسي لمراقبة الأفراد ومنعهم طوعا وكرها من الانحراف عن معايير المجتمع وقيمه، فهي تساهم في بناء الأفكار والمناهج والبرامج واعادتها للأجيال لاستمرار ثقافة المجتمع وهويته وقيمه، فهي تغذي المنظومات بمختلف انواعها بروح لانضباط والانقياد لمحافظة على الانسجام الاجتماعي. تنقل هذه الثقافة والمعايير والقيم عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية بطريقة التربية ونقل المعارف مستعملة في ذلك قنوات عدة في ايصال ارسالة الى جميع أفراد المجتمع. فبرزت أشكال وأنواع التربية كل حسب أهدافها وطرقها في التعامل مع المتربين والمتلقين للمعارف والخبرات، فنجد التربية الإعلامية كممارسة عن طريق نقل الأخبار والمعارف والاحداث، أو كبرنامج يغذي المتلقي بروح الموضوعية والأخلاق والنزاهة في التعامل مع الاخبار وما يصل اليه عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

من هنا نبحت في دور قوانين الضبط الاجتماعي بالتربية الاعلامية؟

1-2 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعريف بقوانين الضبط الاجتماعي ومكوناتها وكيف تساهم في تنظيم المجتمع واشباعه بقيم الانتماء وعدم الخروج عن اطارها الرسمي والغير الرسمي، وذلك من خلال توجيه التربية الاعلامية واثرائها بهدف جعلها قناة تربوية تحمل قيم لمجتمع بين الاجيال والقيام بعملية الغرس الثقافي

1-3 الهدف من الدراسة:

التعريف بقوانين الضبط الاجتماعي

التعريف بالتربية لاعلامية

أبراز دور الدين في توجيه لتربية الاعلامية

أبرز دور الثقافة من عادات وتقاليده في توجيه التربية الاعلامية

أبراز العلاقة بين قوانين الضبط الاجتماعي والتربية الاعلامية

أبراز أهمية الضبط الاجتماعي في التربية الاعلامية

2-قوانين الضبط الإجتماعي:

أول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي هو العلامة العربي "ابن خلدون" الذي أشار في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً في قوله : إن الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه ، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه ، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة ، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط (عرب سيكولوجي، 2022)

إن القول بأن الرقابة الاجتماعية موجودة في كل مكان لا يزال قيد الاستخدام (Lochak, D, 1978, p. 157) لأن كثير من المخالفات والانحرافات صارت تمارس تحت معايير دخيلة على المجتمع كحرية التعبير والموضة... الخ

2-1تعريف الضبط الإجتماعي: لغة: (الضبط) مصدر الفع ب ضبط يضبط ويضبط، ضبطاً فهو ضابط، والمفعول مضبوط ، ضبط لسانه حفظه بالحزم حفظاً بليغاً. اصطلاحاً: هو ضبط وتوجيه السلوك من الناحية الإيجابية أو السلبية.

والضبط الثقافي: هو تغير ثقافي مخطط للجوانب التي تتضمنها ثقافة معينة، يتيح للمجتمع القيام بوظائفه الثقافية بطريقة منظمة.

أما الضبط الإيكولوجي: هو التحكم في سلوك الشخص عن طريق التأثير في بيئته.

الضبط الإجتماعي: نسق من الأجهزة التي يتكمن بها المجتمع من حمل أفرادها على الامتثال مع معايير مقبولة من السلوك.

وهو مجموعة من الأليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في محاولة للوصول الى الامتثال والمطابقة مع قواعد مجتمع معين أو حكومة أو فئة اجتماعية ما. (حسام الدين محمود فياض، 2018، الصفحات 03-04)

فقد أكد "تيرنر Turner" على أنَّ الضبط الاجتماعي هو ذلك النشاط المعاكس لتلك العمليات التي تؤدي إلى الانحراف ومخالفة القواعد الاجتماعية والتي تدعم النظام القائم وتعيد المنحرفين إلى السلوك المنسجم مع القواعد الموضوعية وتعزلهم أو تقلل من حالات التمرد ضد المجتمع وتخفف من حالات الصراع الاجتماعي.(عرب سيكولوجي، 2022)

أصبح مصطلح "الضبط الاجتماعي" في مواجهة تعدد المعاني ، يختار علماء الاجتماع المعاصرون للرقابة الاجتماعية عمومًا تقييد الفكرة على جميع الاستجابات للغالب سواء الدولة أو هيئة متخصصة على الإنحراف. هذا الاختيار له ما يبرره على وجه الخصوص على النحو التالي: لجعل الرقابة الاجتماعية مجموعة من العمليات التي تساهم في استيعاب المعايير وتشغيل الضغط نحو الامتثال لما يريده المجتمع.

إن التمييز التقليدي الذي يديره علماء الاجتماع المعاصرون والذين يؤسسون من خلاله شكل المفهوم هو ذلك بين التنشئة الاجتماعية ورد الفعل الاجتماعي للانحراف ، أو بين تعلم المطابقة (التطبيع الاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية) (Carrier, N, 2006, p. 04)

2-3 أشكال الضبط الاجتماعي:

الدين والمقدس: يعد الدين الإسلامي أقوى الأديان ضبطًا للمجتمع، وتشمل تعاليم الدين الإسلامي العبادات والمعاملات ، اما العبادات فتتعلق بالصلة بين العبد وربّه، بينما ترتبط المعاملات بالعلاقات بين الأفراد، ويعطى مسحة معينة ويؤثر في اتجاهاتها وتقييمها بموجب المعتقدات والمبادئ الدينية التي يلتزم بها المؤمن. وتمتاز الضوابط الدينية بالميزات التالية:

-استخدام الحجج والأدلة للاقناع والبرهان في الترويج والترهيب.

-إثارة الإنفعالات وتنشئة العواطف كالخوف من الله وعقابه والخشوع له والمحبة والرجاء والطمع في

رحمته.

-ضبط الانفعالات والعواطف والموازنة بينهما

-بناء سلوك يعكس الشروط الإسلامية في التنشئة الدينية في الأسرة. (سهيلة بلصوار ، 2011 ،

الصفحات 04-05)

القانون الوضعي:

هو مجموعة القواعد التي تقرها الدولة لتحكم سلوك الأشخاص ويلزمون باحترامها ولو بالقوة العامة عند اللزوم. وهذا التعريف يشمل القانون بالمعنى الضيق وهو التشريع، كما يشمل معه أيضا القواعد المعمول بها في المجتمع حتى لو كانت من قبيل العرف أو الدين أو الفقه أو القضاء.

القانون بمعناه الضيق هو مجموعة القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم

علاقات الأفراد ببعضهم أو علاق اتم بالدولة في أحد مجالات الحياة الاجتماعية. وهذا التعريف يقتصر على القواعد التي تسنها وتصدرها المؤسسة النيابية ضمن وظيفتها التشريعية وتكون ملزمة للأفراد في سلوكهم مع بعضهم أو سلوكهم تجاه الدولة ولا يشمل القواعد التي يكون مصدرها غير التشريع (يجي باي، 2022 ، صفحة 03)

القانون الداخلي: هو جملة القواعد والأحكام الملزمة التي تضعها الدولة أو الجماعة لضبط سلوك

الأفراد وتنظيم العلاقات وهم ملزمون باحترامها وأي مخالفة تقابلها عقوبة تتفاوت بحسب المخالفة.

القانون الدولي: هو مجموعة القواعد التي تتبعها الدول في التعامل مع بعضها البعض ، وهناك ثلاث عمليات قانونية متميزة يمكن تحديدها في القانون الدولي:

القانون الدولي العام: العلاقة بين الدول ذات السيادة والكيانات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية.

القانون الدولي الخاص: معالجة مسائل الاختصاص في النزاع

القانون فوق الوطني: مجموعة القوانين الجماعية التي تخضع لها الدول ذات السيادة طوعية (حسن العاصي، 2020، صفحة 04)

الثقافة (الأعراف، والتقاليد)

تعرف التقاليد بأنها: " عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة بيئية حلية محدودة النطاق ، وهي تنشأ من الرضا بالتفاهق الجمعي على ادجراوات و أوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه ، ولذلك فانها تستمد قوتها من قوة الطبقة او الهيئة التي اصططحت عليها و تفرض نفوذها على الافراد باسم هذه الجماعات (حبيبة عامر، 2021/2022، صفحة 67)

الأعراف :

العرف: لغة: المعروف وهو خلاف النكر، والعرف: ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم واصطلاحا: هو ما اعتاده الناس وساروا عليه من فعل شاع بينهم، أو لفظ تعارفوا إطلاقه على معنى خاص لم يوضع له في اللغة، ولا يتبادر غيره عند سماع ذلك اللفظ.

فالعرف: ما يعرفه كل أحد، والعادة: ما يتكرر معاودتها مرة بعد أخرى.

والعرف من الأدلة الشرعية عند الفقهاء، وإليه يحتكم في كثير من أحكام الفقه الفرعية، وخاصة في أحكام الأيمان والنذور، والطلاق .

والعرف منه عملى وقولى فالعرف العملى، قيل: اعتياد الناس بيع المعاطاة من غير وجود صيغة لفظية، وتعارفهم على قسمة المهر في الزواج إلى مقدم ومؤخر، وتعارفهم على أكل القمح ولحم الضأن.

والعرف القولى، مثل: تعارف الناس إطلاق لفظ " الولد "على الذكر دون الأنثى مع أنه في الاستعمال اللغوى يطلق عليهما معا، وكذلك تعارفهم على عدم إطلاق لفظ " اللحم "على السمك.

وهناك فرق بين العرف والإجماع . إذ الإجماع هو اتفاق مجتهدى الأمة في أى عصر، وأما العرف فما يعتاده أكثر الناس من العوام والخواص، فلا يشترط فيه الاتفاق ويكون فيه حظ للعوام أيضا بخلاف الإجماع (المكتبة الشاملة الحديثة، نوفمبر 2022)

3-3 تأثير الضوابط الاجتماعية

هناك أربعة تأثيرات هيكلية رئيسية للرقابة الاجتماعية:

- تقلل من الانحراف والخرج عن طباع المجتمع.
- تقلل من تواتر الجرائم التي تزداد خطورتها المتصورة.
- يكبح الجنوح وارتكاب الجرائم نتيجة الردع المعنوي أو الجسدي.

- تضيق مجال الحرية المطلقة التي ينادي بها كثير من الجناة والمتمردين على القيم الاجتماعية

والقانون (Cusson, M. (1993), p. 48)

3- التربية الإعلامية:

3-1 تعريف الإعلام:

الإعلام لغة: مشتق من أعلم إعلاماً، أي قام بالتعريف والإخبار لغيره وأعلم أي أخبره، لذلك تقول العرب: علمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته.

الإعلام هو العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل، ثم تتولى مراحلها: تجميع المعلومات من مصادرها، ثم نقلها، والتعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها، إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزيونية (يعلي محمد السعيد، 2018، صفحة 57)

3-2 تعريف التربية:

عرفها كونفوشيوس: (427-347 ق.م): أن الطبيعة هي محتنا إياه الألهة، والسير بمقتضى شروط الطبيعة هو السير على صراط الواجب، وإدارة هذا الصراط وتنظيمه، هو القصد في التربية والتعليم. أرسطو طاليس (348-322 ق.م): التربية إعداد العقل للتعليم كما تعد الأرض للبذار. جون ديوي (1859-1952 م): التربية تعني مجموعة العمليات التي يستطيع بها مجتمع أو زمرة اجتماعية صغرت أو كبرت أن تنتقل سلطاتها أو أهدافها المكتسبة، بغية تأمين وجودها الخاص ونوها المستمر، وكان جون ديوي يردد قوله "التربية هي الحياة" أبو حامد الغزالي (1059-1111 م): أ، صناعة التعليم هي أشرف الصناعات التي يستطيع الإنسان أن يحترفها، وإن أهم أراض التربية هي الفضيلة والتقرب إلى الله" (ابراهيم عبد الله ناصر وآخرون، 2010، الصفحات 18-19)

3-3 تعريف التربية الإعلامية: التربية الإعلامية تعني امتلاك المهارات والمعرفة لقراءة وتفسير محتوى الإعلام وإنتاج المواد الإعلامية... باختصار "اكتساب مهارة التعامل مع الإعلام"، أو يمكن أن نحددها "بالقدرة على أن نفسر بوعي كامل وانتباه المعاني والتأثيرات الإيجابية والسلبية لوسائل الإعلام، وانتقاء ما يناسب منها والتفاعل معها (إنسان للإعلام، 2021)"

كما تعرف التربية الإعلامية عادة على أنها عملية توظيف وسائل الاتصال بطريقة مثلى بغرض تحقيق أهداف تربوية مرسومة في إطار سياسة إعلامية تعليمية للدولة القائمة عليها.

وهي بذلك تعمل على إعداد رجال الإعلام بأداء العملية التربوية، بغرض اتقان مهارات العلم الإعلامي لكي تنسق مع قيم وأهداف المجتمع، المعلنه في السياسة المكتوبة، وتحقق المشاركة بينهم وبين التربويين (قوعيش جمال الدين، 2017، صفحة 265)

التربية الإعلامية هي جزء من الاستحقاق الأساسي لكل مواطن، في كل بلد في العالم، إلى حرية التعبير والحقي

المعلومات وهي مفيدة في بناء والحفاظ على الديمقراطية (Fedorov, A, 2003, p. 05)

3-4 أهميتها:

تقر مؤتمرات اليونسكو بأهمية التربية الاعلامية بعبارة مهمة "يجي أن تعد نشئ للعيش في عالم السلطة والصورة والصوت والكلمة وهي بذلك تشير الى أن لاعلام يملك سلطة مؤثرة على القيم والمعتقدات والتوجهات والممارسات في مختلف الجوانب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا (سحر أم الرتم و سامية عواج، 2019، صفحة 94)

ان التربية الاعلامية هامة لسببين: الأول لأنها واعدة وتحمل أملا للأفراد المجتمع بتوعيتهم وتحصينهم ضد التأثيرات الضارة لوسائل الاعلام ، والثاني: لأن هناك اتفاقا على أهميتها فهي ليست قضية خلافية بل يؤيدها الجميع مع مؤسسات وسائل الاعلام، ومن هنا يمكن ابراز دور التربية الاعلامية في مواجهة مخاطر ومساوئ المضامين التي يبثها الاعلام الجديد من خلال التطرق الى بعض الاليات والطرق التي تسعى من لالها تكوين وعي نقدي وتحميل المنظومة الاجتماعية المسؤولية في كيفية التعامل الايجابي مع تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة:

-مسؤولية الجمهور والمستخدمين في الانتقاء: المشاهد هو الذيس يختار الوسيلة الاعلامية وهو الذي يختار المضمون الذي يتعرض له، ويؤثر فيه ويتفاعل معه ويشبع حاجياته فكلما كان المشاهد واعيا استطاع ان يمارس انتقائية ومثمرة ونافعة والعكس صحيح.

-مسؤولية مؤسسات المجتمع:

-مسؤولية الأنظمة والقوانين:

-مسؤولية المعلنين:

-مسؤولية ملاك وسائل الاعلام:(ريم بوش، 2017، الصفحات 283-284)

3-5 أهداف التربية الإعلامية:

- تزويد المتلقين بالقيم والمثل العليا وتنمية الاتجاهات السلوكية والبناءة، والنهوض بالمستوى التربوي والفكري والحضاري والوجداني للمتلقين.
- المحافظة على التراث التربوي والتعريف به، ومؤسسيه وجهودهم التربوية والعلامية.
- تنمية الاتجاهات الفكرية التي تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق تكوين الضمير الذي يوجه سلوك الفرد في الحياة، ويعزز الضبط الاجتماعي لدى المواطنين.
- المشاركة في نشر الوعي التربوي على مستوى القطاعات التعليمية المختلفة، سواء في المجتمع بشكل عام أو في الأسرة بشكل خاص.
- التنسيق بين المؤسسات التربوية والمؤسسات التعليمية لتحقيق التكامل في البرامج والأهداف.
- إرساء القيم وقواعد النظام في الممارسة التربوية من خال الاعتماد على الدور الاعلامي في نشرها بشكل واسع يضمن وصولها لكل أفراد المجتمع عبر قنوات اتصالية مختلفة.
- ابراز دور المؤسسات التربوية والاهتمام بتوثيق الصلة بين مختلف أطراف المساهمة في العملية التربوية، والتعريف بالانجازات الحديثة في اطار الفكر التربوي وكيفية الاستفادة منها والتعامل معها.(بعلي محمد السعيد، 2018، الصفحات 60-61)

3-6 التربية الإعلامية الإعلامية والتثقيف الإعلامي:

- الوعيت تأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع؛
- فهم عملية الاتصال الجماهيري؛
- القدرة على تحليل ومناقشة الرسائل الإعلامية.
- الوعيب بالسياق الإعلامي كنصيعة ثقافية؛
- مهارات الإنتاج والتحليل؛

- مهارات محو الأمية التقليدية وغير التقليدية؛ (Fedorov, A, 2003, p. 10)

7-3 دور التربية الإعلامية في التنشئة الاجتماعية :

- سرعة الاستجابة، أي أنها سريعة في نشر الأخبار والأحداث وهذا راجع لتنظيمها وتخطيطها المسبق ودراساتها الأولية للجماهير المستهدف، بالإضافة إلى هدفها الأساسي
- اعتمادها على الإعلام الحديث وتطبيقاته في مجالاتها المختلفة .
- تعد وسائل الإعلام وسيلة لتفاهم الجماهير على تنظيم العلاقات القائمة فيما بينها .
- تتيح فرصة الترقية والترويج وهي بذلك تساعد الجماهير على التعرف واكتشاف العديد من المناطق والأماكن التي كان يصعب وصولهم إليها مباشرة
- تؤثر بطريقة مباشرة على الرأي العام وذلك بقدرتها على استمالة العقول وعواطف الجماهير بطرق مختلفة.

- تعمل على نقل مواد ثقافية مختلفة، وهذا ما يجعل منها وسيلة لتربية الأجيال، وعليه فهي بحاجة إلى التكامل مع باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أهدافها عامة . ويظهر دور التربية الإعلامية في التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها وسائل الاعلام، عبر التميز بين ما تقدمه وسائل الاعلام من مضامين، فمنها من يؤدي إلى تنشئة سليمة ومنها من يؤدي العكس. فالحديث عن التنشئة الاجتماعية يؤدي ضرورة لربطها بشريحة الأطفال، وهي الفئة الأكثر تأثر بوسائل الاعلام وأكثر حاجة للتربية الإعلامية . (طالب كيحول و بن دالي فلة، 2021، الصفحات 33-34)

4- العلاقة بين قوانين الضبط الاجتماعي والتربية الاعلامية.

ترتبط التأثيرات الاجتماعية والثقافية ارتباطاً وثيقاً بالتربية الإعلامية (Fedorov, A, 2003, p. 14) فإذا كانت قوانين الضبط الاجتماعي تراعي الجنب الأخلاقي للفرد وتعززه وتكبح أشكال الانحراف والخروج عن المعايير الاجتماعية، فالتربية الاعلامية هي جزء من الضبط الاخلاقي والاجتماعي للفرد الذي يمارس الإعلام بحيث أن التنشئة التي يتلقاها الفرد في مسيرة حياته والمبادئ التي يتلقاها من احترام الغير واحترام القيم والعمل بما جاء في الدين والزقزف عند مامنع منه القانون والتأقلم مع العادات والحفاظ عليها باعتبارها جزء من هويته، والمحافظة لى التقاليد النبيلة التي تعكس خصوصية الفرد والمجتمع بين المجتمعات الأخرى تفرض عليه سلوكيات والتحلي بالانضباط والنزاهة أثناء أداءه العمل الإعلامي من جهة، وتكريس الفكر التربوي الإلامي من خلال نقل هذه المبادئ والقيم الى الأجيال الأخرى في اطار نقل الثقافة والمحافظة على التراث وتقديس المقدس

فالتربية الإعلامية تنتج الموروث الأخلاقي في طابعه الحداثي والمعاصر، فهي تشكل حلقة بين الماضي والحاضر من خلال التغذية الراجعة وإعادة انتاجها وفق ضوابط القانون الاجتماعي المتعارف عليه والمعمول به والذي يضمن ال حد ما وحدة المبادئ والأفكار الذي يشكل وحدة المجتمع بل والتعايش والتعاون وأحيانا الصراع من أجل البقاء وفرض وجوده.

فالمدخلات التي يتلقاها الفرد في مؤسسات النشئة الاجتماعية بداية من الأسرة والمدرسة وصولا الى العالم المفتوح الذي يشكله مجال جماعة الرفاق والوسط الذي ينتمي اليه هو معزز بآليات وروابط تفرض عليه البقاء في المسار الذي عليه المجتمع، لذلك يكون الفرد ماعليه الجماعة في حين هو لوحدة الأساسية لتشكلاتها، أيضا القانون الاجتماعي الضبطي هو جملة من المعتقدات والأفكار والرموز التي تجعل الفرد يقف عندها ويتعامل معها وفق ماتمليه هذه القوانين، والتربية الاعلامية في مضمونها تحمل هذه الرسائل كمعتقدات وأفكار وممارسات تشكل شخصية الفرد وتجعله ينقلها عبر وسائط مختلفة الى من حوله يعني يتأثر بها ويؤثر بها ، فهي تربية وثقافة تحدد أهدافها قوانين الضبط الاجتماعي، بالمقابل هي تغذي هذه القوانين بنقلها وغرسها ونشرها في المجتمع.

4-1 تأثير الضبط الاجتماعي في التربية الإعلامية:

ضبط المحتوى والبرامج: قوانين الضبط الاجتماعي فيصل بين الصحيح والخطأ وبين الحق والواجب، فإعداد المحتويات والبرامج لا يمكن أن يكون وفق الرغبات والزوات أو أو يخضع لتبعية وإنسلاخ، وإنما دوما هناك إطار متفق عليه في إطار خصوصيات المجتمع يشكل فيه محتوى وبرامج التربية الإعلامية حتى تقوم بوظيفتها المنوطة وتحقق الغاية المرجوة، دون الخروج عن إطار الامتثال لقوانين الضبط الاجتماعي.

ضبط نقل الأخبار: انطلاقا من قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) (سورة الحجرات، الآية 06)، هذا دليل واضح على أن التأكد من الأخبار مهما كان نوعها لابد من التحقق منها وتمحيصها وعدم التعجل في نقلها -خاصة اذا صدرت من شخص سيء الصمعة في المجتمع-، لذلك قوانين الضبط الاجتماعي تجعل الفرد دوما في حالة حرص شديد عن كل مابلغه من علم وأخبار ومعلومات ولايخبر بها ولاينقلها إلا اذا تأكد من صحتها، كذلك ليس كل مايعلم يقال فالتربية الإعلامية مفروض عليها أ، تساهم في وحدة المجتمع وتماسكه وتقدمه لذلك يمكن أ، تكون التربية الإعلامية كمصفاة لنقل المعارف والأخبار التي تخدم الصالح العالم للمجتمع.

ضبط إستعمال الأجهزة والوسائل: قوانين الضبط الاجتماعي توجه التربية الإعلامية من خلال استعمال الوسائل والتقنيات والوسائط، فلا يمكن استعمال كل ما هو متوفر، وإنما هناك مجالات لا يمكن استعمال فيها هذه الوسائل والوسائط وذلك تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع، كاستعمال آلة التصوير أو الكامرا في أماكن يمنع فيها ذلك، أو استعمالها من أجل فضح الناس أو الابتزاز أو التشهير بالخصوصيات، كما أن قوانين

الضبط الاجتماعي تجعل التربية الإعلامية قناة للتعريف بمثل هذه السلوكيات وتبيان المسموح من الممنوع في استعمالها حسب الظروف والمكان والزمان والخصوصية...الخ.

ضبط الحرية المطلقة: قوانين الضبط الاجتماعي توجه التربية الإعلامية في إطار يخدم خصوصيات وثقافة المجتمع، ويكبح كل تصرفات خارجة عن هذا النطاق، فالترويج للإشاعة أو نقل ثقافة الإعداء ومحاولة تغريب المجتمع، أو الإساءة للدين والمقدسات أو الطعن في التاريخ والتقليل من قيمة الرموز الوطنية، أو الترويج للفوضى وغرس أفكار التمرد، كل هذه السلوكيات تمنعها وترفضها قوانين الضبط الاجتماعي لما تشكل من تهديد للهوية والأمن والمكاسب المحققة، من جهة تعمل التربية الإعلامية على التعريف بهذه التجاوزات والعقوبات المعنوية والجسدية التي تلحق بمرتكبيها أو المروج لها، وبذلك يكون دور التربية الإعلامية هو تقييد رسائلها بما يتوافق وقوانين الضبط الاجتماعي وتنقل هذه الرسائل والمعارف الى أفراد المجتمع عبر قنواتها التربوية المختلفة.

ضبط السلوك والمظاهر: الفرد الذي ينتمي الى مجتمع محافظ لا يمكن له أن يتصرف كما يشاء أ و يلبس ما شاء أو يأكل ما شاء ، بل هناك مرجعية يحتكم إليها ويتأقلم معها حتى يستطيع الاندماج في الجماعة، فشرب الخمر يوجب العقوبة الدينية والقانونية، كذلك التعري ولبس غير المحتشم، أو رمي الأوساخ في الأماكن العامة...الخ، فهذه السلوكيات مرفوضة وفق قوانين الضبط الاجتماعي وتلزم العقوبة، فالتربية الإعلامية كعملية تربوية تعرف المتلقين والمتابعين بضرورة التقيد بالنظام العام، كما تبين العقوبات التي تلزم المخالفين لذلك، أما التربية الإعلامية كممارسة إعلامية فهي تنعكس في اللافتات والرموز والإشارات التي توجي للممنوع في المجتمع، وتشجع وتحفز على السلوكيات التي تساهم في تحضر المجتمع وتعكس أصالته ومقوماته الحضارية.

4-2 دور التربية الإعلامية في تعزيز قوانين الضبط الاجتماعي:

- أن التراث الثقافي لا ينتقل من جيل إلى جيل بالوراثة، بمعنى أن الثقافة المجتمع وماتحتويه من نظم وعقائد وتقاليد، وعادات وقيم وأنماط سلوكية، لاتورث كما يورث لون العينين والبشرة، ولكنها تكتسب نتيجة للعيش بين الجماعة (ابراهيم عبد الله ناصر وآخرون، 2010، صفحة 22)

- الدين شريعة سماوية محكمة بقوانين هادفة لتنظيم حياة الإنسان ، فالتربية الإعلامية تقوم بالتعريف بهذه الشريعة وأحكامها ، كما تهدف من خلال برامجها تربوية النشأ على مبادئها وقيمها لتغرس في نفوسهم فلسفة حياة فيها الخير والشر وأن المصلحة الجماعية مقدمة على المصلحة الفردية وبالتالي فالتربية الإعلامية تغرس القيم الدينية في الأفراد لتكون لديهم روح الانصياع لها والوقوف عند أحكامها والتعامل بما جاء فيها تحقيقا للمصلحة العامة (النظام والتعايش)، والمصلحة الخاصة (النجاة من العقاب).

- القانون الوضعي جملة من الأحكام التي وضعها الانسان سواء اجتهدا، أو استنباطا من شرائع ومعتقدات، فوظيفتها ضبط سلوكيات الأفراد ومنعهم من التجاوزات التي تلحق الضرر بالآخرين، فالتربية الإعلامية تؤدي

وظيفتها في المجتمع بالتعريف بالقانون ومكوناته وأهدافه وكيفية التعامل معه سواء في المطالبة بالحقوق، أو احقاق الواجبات، لتجعل الأفراد أمام حقيقة واحدة وهي الإلتزام أو العقوبة.

3-4 الاحتفاظ بالتراث الثقافي وتعزيز التراث الثقافي (ابراهيم عبد الله ناصر وآخرون، 2010، صفحة 23)

الاحتفاظ بالتراث الثقافي: المجتمع بحاجة الى مؤسسات من أجل نقل معارفه وخبراته ومكتسباته للأجيال الأخرى حتى يتحقق التعايش ويكون في منأى عن صراع الأجيال، لذلك كان من مهام التربية الإعلامية التعريف بالمقومات الثقافية والمعايير الاجتماعية ودين وقيم التي يتميز بها المجتمع والتي تشكل هويته وانتمائه، فمن خلال الكتب والاعلانات والوثائق والصور والرموز والتعليم والاعلام يكتسب الفرد تغذية عقلية وروحية من فلسفة مجتمعه التي تغرس فيه الولاء وحب الانتماء والهادفة دوما لتحقيق الوحدة وتعزيز الروابط بين أفراد المجتمع الواحد.

تعزيز التراث الثقافي: المكونات الأساسية في العملية التربوية هي المعلم والمتعلم والرسالة التي تشكل المحتوى الهادف في العملية التربوية، وبالتالي فإن الدور الذي تلعبه التربية في المجتمع هو تعزيز التراث الثقافي وذلك من خلال حفظه وتجسيده والترويج له والتعريف به، ناهيك عن البحوث والدراسات في هذا المجال التي من شأنها تعزيز التراث وتنظفه من أي شيء دخيل يؤثر على بنائه ووظيفته، بالإضافة الى أن الثقافة هي انتاج انساني مما يجعل الإنسان دوما يدافع عن خصوصيته ويعمل على انتشارها والتأثير في الآخرين من خلال تجسيدها في الواقع وهو بذلك يبحث عن أحسن السبل والطرق لتعميمها وإيصالها للجميع، كما أن المجتمع دوما في تغير وتطور فالتربية الإعلامية تعمل على تطوير الأنساق الثقافية مع المحافظة على نواتها حتى لاتفقد فاعليتها كآلية للضبط، وبالتالي هي تعمل على انتاج أنساق جديدة تصاحب تطور المجتمع دون الخروج عن الغاية والأهمية الأساسية للثقافة.

5- خاتمة:

تلعب قوانين الضبط الإجتماع وفي أولها الدين الاسلامي كشرعية متكاملة من احياء الضمير ومراقبة النفس في التعامل بين الأفراد وفي الإحساس بالمسؤولية احتكاما الى تحقيق المقاصد ودرء المفسد، فالتربية الإعلامية التي تحمل في مضمونها هذه الرسالة النبيلة لتحقيق التصالح مع النفس ومع الغير من أجل انتاج مجتمع يحمل قيم نبيلة بعيدة عن الانحلال والانحراف.

كما أن المكونات الثقافية للمجتمع من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات التي تنقل عن طريق التربية لمختلف الشرائح المكونة للمجتمع تساهم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية وتساهم في منع الانحرافات والانسلاخ والتغيير عن ماهو متوارث ومتعارف عليه في المجتمع والذي يعكس أصالته وهويته.

التربية الإعلامية تمارس عملا كبير في المجتمع من خلال ابراز دور هذه القوانين وفعاليتها في كبح الانحراف والخروج عن دائرة الجماعة، فهي تتغذى من هذه القوانين بإعداد برامجها وإرساء قنواتها وفق

ماتملية مجال الحرية الممنوحة من طرف هذه القوانين، بالإضافة الى أن التربية الإعلامية تحمل في مضامينها وعن طريق قنواتها في تعزيز عمل هذه القوانين من خلال الحرص على غرسها وتلقيها للأجيال.

إعادة انتاج قوانين الضبط الاجتماعي يتم عن طريق التربية بشكل عام والتربية الاعلامية بشكل خاص وذلك من خلال استمرار فاعلية هذه القوانين وذلك من خلال تعزيز العوامل وتفعيل آليات حماية هذه القوانين من التشويه أو الاندثار وذلك بالتحسيس والتوعية والمرافقة التربوية للإيراد المجتمع.

الاعتماد على الصور والرموز واللغة يعتبر من الرموز المهمة لقوانين الضبط الاجتماعي لذلك تعمل التربية الاعلامية على تعزيز تواجدها و ابراز أهميتها في تربية المجتمع وتطبيعها بالقيم الأصيلة للمجتمع.

القوانين الوضعية بأحكامها المستنبطة من عقيدة المجتمع ترعى البرامج التربوية من خلال الهيئات والمؤسسات وتراقب عملها للحفاظ على نقل مايتلائم وطبيعة المجتمع ومنع كل ماقد يؤدي المساس بالمكونات الأساسية للمجتمع والضرر به.

التربية الإعلامية تتناول في برامجها دور القانون في حفظ الواجبات وحماية الحقوق فهي تؤدي وظيفة تعليمية عن طريق قنواتها في ترسيخ قواعد النظام وموجبات العقوبات للأقوال والأفكار والأعمال التي تتنافاة وقيم المجتمع ومكوناته الثقافية.

الإحالات والمراجع:

-قران كريم.

- 1-ابراهيم عبد الله ناصر وآخرون. (2010). *مدخل الى التربية*. الأردن: كلية علوم التربية -الجامعة الأردنية، ص22-23.
- 2-بعللي محمد السعيد. (2018). *التربية الإعلامية: قراءة في المفهوم ، الأهداف والوسائل*. *المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي، المجلد 05، العدد 02، ص57.*
- 3-بعللي محمد السعيد. (2018). *التربية الإعلامية: قراءة في المفهوم ، الأهداف والوسائل*. *المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي، المجلد 05، العدد 02، ص، ص60-61.*
- 4-حبيبة عامر. (2021/2022). *وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري*. الجزائر جامعة باتنة 1 -قسم علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع القانوني، 2021/2020، ص 67.
- 5-حسام الدين محمود فياض. (2018). *الضبط الاجتماعي*. مكتبة نحو علم اجتماع تنويري السوسيولوجيا للجميع.
- 6-حسن العاصي. (2020). *مفهوم القانون الدولي العام*. كوبنهاغن: الهيئة الوطنية الدنماركية للكتب، ص03-04.
- 7-ريم بوش. (مارس 2017). *مخاطر ومساوئ تكنولوجيايات الاعلام الحديثة ودور التربية الاعلامية في مواجهتها*. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد الأول -العدد الثاني، ص 238-284.*
- 8-سحر أم الرتم و سامية عواج. (2019). *التربية الاعلامية والرقمية ضمن متطلبات التنشئة الاجتماعية* المجلد 16 - العدد 01، ص 94.
- 9-سهيلة بلصوار. (جوان، 2011). *آليات الضبط الاجتماعي. التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، 28، ص ص04-05.*
- 10-طالب كبحول و بن دالي فلة. (2021). *التربية الاعلامية لجمهور وسائل الاعلام بين إمكانيات المتلقي ومساهمات وسائل الإعلام*. *مجلة أفاق علمية، المجلد 13-العدد 01، ص ص33-34.*
- 11-Lochak, D. (1978). *Espace et contrôle social*. https://scholar.google.com/scholar?hl=ar&as_sdt.p157.

-12Carrier, N. (2006). La dépression problématique du concept de contrôle social. *Déviance et société*, 30(1), 3-20. p04

-13Carrier, N. (2006). La dépression problématique du concept de contrôle social.p

14-Cusson, M. (1993). L'effet structurant du contrôle social. *Criminology*, 26(2), 37-62.p48

15-Fedorov, A. (2003). Media education and media literacy: experts' opinions.p05.

16-Fedorov, A. (2003). Media education and media literacy: experts' opinions.p10.

17Fedorov, A. (2003). Media education and media literacy: experts' opinions.p14.

موقع الكترونية:

18- يحيى باي. (2022). مدخل للعلوم القانونية. [https://elearn.univ-](https://elearn.univ-oran2.dz/pluginfile.php/126450/mod_resource/content/1/)

19- المكتبة الشاملة الحديثة. (نوفمبر 2022). موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة . تم الاسترداد من [https://al-](https://al-maktaba.org/book/31586/476)

20- انسان للاعلام، مفهوم التربية الاعلامية، 26 ماي 2021 <https://www.insan-center.org>

21- عرب سيكولوجي. (05 11 2022). تعريف الضبط الاجتماعي تم الاسترداد من- <https://arabpsychology.com/lessons/>